أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الثاني 2022م

وكالة الأبحاث والدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 5

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 5

3-2 القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 9

3-4 التضخم 10

3-5 القطاع الخارجي 10

4- القطاع المالي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 12

4-3 تطورات التقنية المصرفية 13

1- الملخص التنفيذي

من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي تراجعًا من 6.1 في المئة في عام 2021م إلى 3.2 في المئة في عام 2022م وبانخفاض قدره 0.4 في المئة عن توقعات أبريل 2022م.

انخفض الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل في اليوم، ليصل متوسط الطلب إلى 98.3 مليون برميل في اليوم.

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة ونسبة 3.7 في المئة للعامين 2022م و2023م على التوالي.

تشير التقديرات السريعة للربع الثاني من عام 2022م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بنسبة 11.8 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية بنسبة 23.1 في المئة ونسبة 5.4 في المئة على التوالي.

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الثاني من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 4.9 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 0.8 في المئة.

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 23.5 في المئة ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.5 مليون برميل يوميًا.

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف في الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 66.7 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 113.7 دولارًا.

سجّل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية خلال النصف الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 43.2 في المئة و10.3 في المئة على التوالي، وعليه سجلت الميزانية فائضًا مقداره 135.4 مليار ريال.

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.3 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.7 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. وحقق ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2022م.

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 72.7 في المئة لتبلغ نحو 359.3 مليار ريال مقارنةً بنحو 208.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.9 في المئة (200.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,439.0 مليار ريال، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.8 في المئة (67.0 مليار ريال).

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي غير واضحة المعالم إلى حد كبير، خاصة بعد بوادر التعافي في بداية العام والتي عقبها تزايد المخاطر الاقتصادية بشكل كبير. وعليه قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.4 نقطة مئوية إلى 3.2 في المئة في عام 2022م و0.7 نقطة مئوية إلى 2.9 في المئة في عام 2023م عن توقعات أبريل 2022م (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وجاء هذا التخفيض نتيجة لانخفاض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم، حيث خُفضت التوقعات بمقدار 1.4 نقطة مئوية للولايات المتحدة الأمريكية وبمقدار 1.1 نقطة مئوية للصين لعام 2022م. وتتمثل المخاطر الاقتصادية الرئيسة التي أدت إلى تقلص الناتج المحلي العالمي للربع الثاني من هذا العام، بسبب انكماش النمو في الصين وروسيا، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة. وارتفاع التضخم لمستويات عالية مما أدى إلى تشديد السياسات النقدية وتداعيات على الأوضاع المالية. حيث ارتفعت توقعات التضخم إلى 6.6 في المئة في الاقتصادات المتقدمة و9.5 في المئة في اقتصادات الأسواق الناشئة أعلى بمقدار 0.9 و0.8 نقطة مئوية عما كان متوقعًا في أبريل الماضي (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

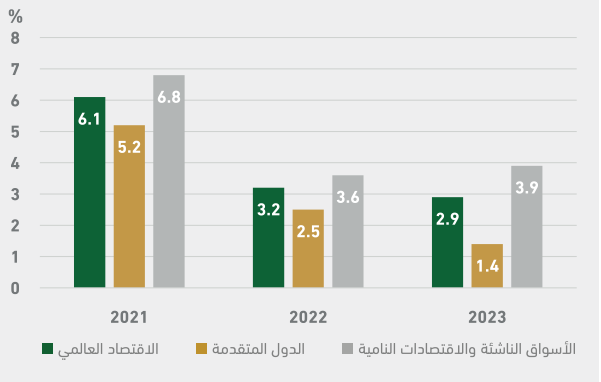

المصدر: صندوق النقد الدولي - يوليو 2022م.

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

تشير توقعات أوبك في تقريرها الصادر في شهر يوليو 2022م إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل باليوم مقارنة بالربع الأول من عام 2022م ليصل متوسط الطلب إلى 98.3 مليون برميل في اليوم وذلك نتيجة لانخفاض الطلب من روسيا وأفريقيا بمقدار 0.4 مليون برميل باليوم لكلًا منهما وكذلك الهند ودول الشرق الأوسط بمقدار 0.2 مليون برميل باليوم. وتشير توقعات أوبك إلى انخفاض العرض العالمي من النفط في الربع الثاني من عام 2022م بمقدار 0.1 مليون برميل باليوم ليصل إلى 98.95 مليون برميل باليوم نتيجة لانخفاض العرض من دول خارج أوبك بمقدار 0.4 مليون برميل باليوم (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: وضع السوق العالمية للنفط

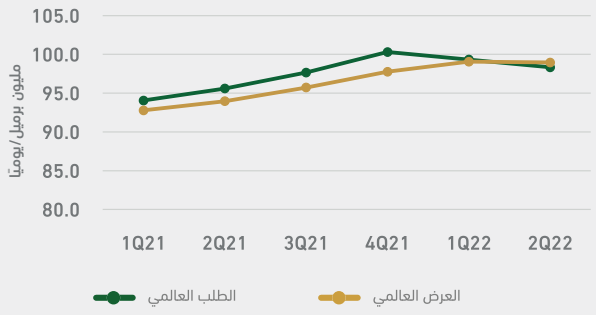

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2022م إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة لعام 2022م و3.7 في المئة لعام 2023م، ويأتي هذا النمو في التوقعات انعكاسًا لارتفاع إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاقيات

أوبك+ والتحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال العام 2022م، كذلك جاءت توقعات البنك الدولي على نحو مقارب لصندوق النقد الدولي بالنسب التالية 7.0 في المئة و3.8 في المئة على التوالي للعامين 2022م و2023م. أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة في عام 2022م (الرسم البياني رقم3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز الجهات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

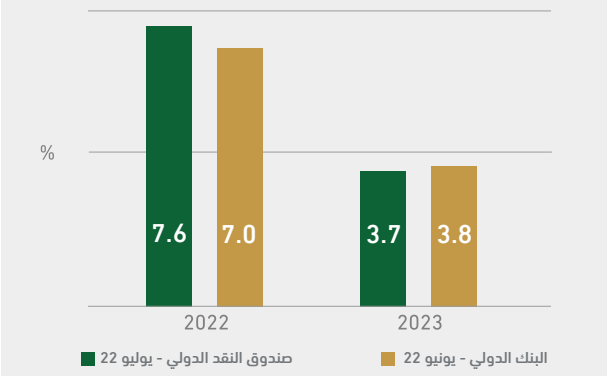

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقاً للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا بلغ 11.8 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 23.1 في المئة وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4 في المئة بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.2 في المئة.

كذلك تشير التقديرات إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بلغ 9.9 في المئة في الربع الأول من عام 2022م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، بالإضافة إلى تسجيله انكماشًا بنسبة 1.1 في المئة مقارنة بالربع السابق. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة النفطية حيث سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 20.3في المئة وانكماشًا ربعيًا بنسبة 1.0 في المئة على التوالي.

إضافةً إلى ذلك، حققت الأنشطة غير النفطية نموًا سنويًا وربعيًا يقدر بنحو 3.7 في المئة و1.3 في المئة على التوالي، وسجّلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.4 في المئة وانكماشًا ربعيًا بنسبة 5.4 في المئة. (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

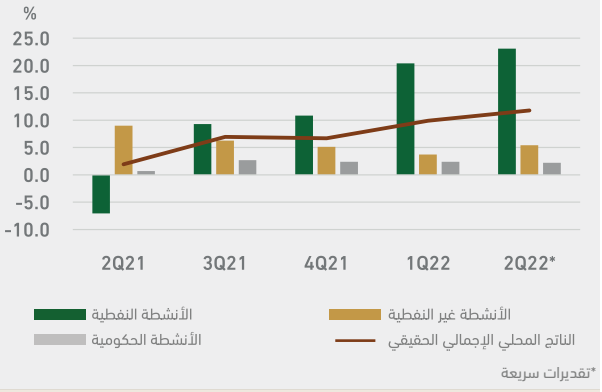

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الأول من عام 2022م. حيث سجل نشاط التعدين والتحجير ارتفاعًا سنويًا نسبته 20.4 في المئة مع استمرار مستوى النمو دون تغير على أساس ربعي. تلاه نشاط الخدمات المصرفية المحتسبة بارتفاع سنوي نسبته 7.7 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 8.8 في المئة، ثم نشاط الصناعات التحويلية بارتفاع سنوي وربعي بنسبة 7.6 في المئة و3.7 في المئة على التوالي. وبعد ذلك نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي وربعي نسبته 6.3 في المئة و1.8في المئة على التوالي، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بارتفاع سنوي نسبته 5.9 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 4.4 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

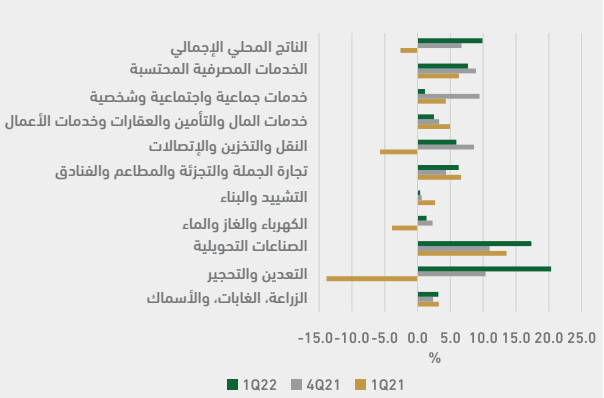

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الثاني من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 4.9 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 0.8 في المئة. وقد سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى أعلى نسبة ارتفاع سنوي بنسبة 73.3 في المئة تلتها مبيعات نقاط البيع بارتفاع سنوي بلغ 16.6 في المئة. وفي المقابل، سجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات والسحوبات النقدية انخفاضا سنويًا بنسبة بلغت 11.5 في المئة و7.5 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

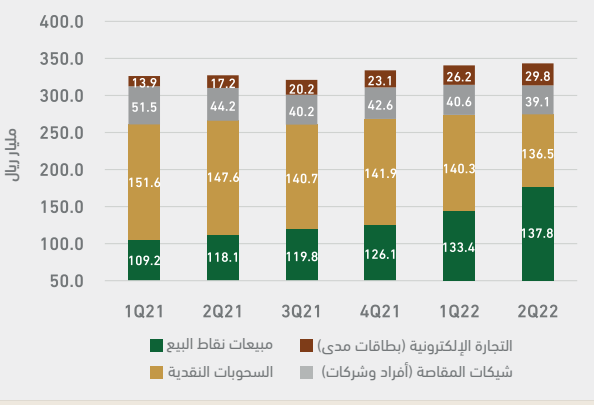

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2022م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت النمو في المبيعات، ولكن ماتزال مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة منخفضة نسبيًا، مثل: الأثاث والمجوهرات والاتصالات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، ومواد البناء والتعمير (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

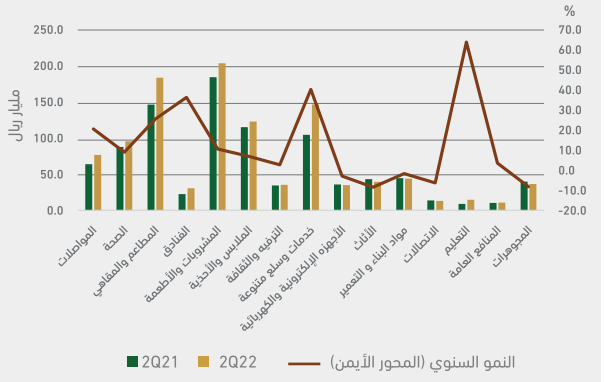

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.7 في المئة حيث بلغت ما قيمته 36.5 مليار ريال، بينما سجّلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 9.1 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

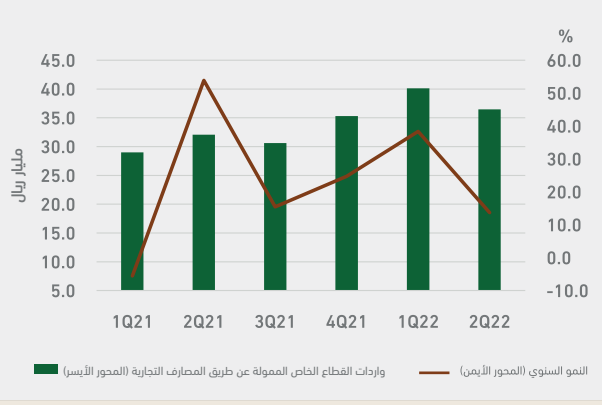

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثاني من عام 2022م إلى ارتفاعه بنسبة 23.8 في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الصناعة التحويلية حيث بلغت نسب النمو 23.5 في المئة و27.7 في المئة على التوالي، بينما انخفض نشاط إمدادات الكهرباء انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.01 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي تحسنًا ربعيًا ليسجل نموًا نسبته 3.3 في المئة مدفوعًا بارتفاع نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 2.7 في المئة ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.1 في المئة ونشاط إمدادات الكهرباء بنسبة 17.9 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

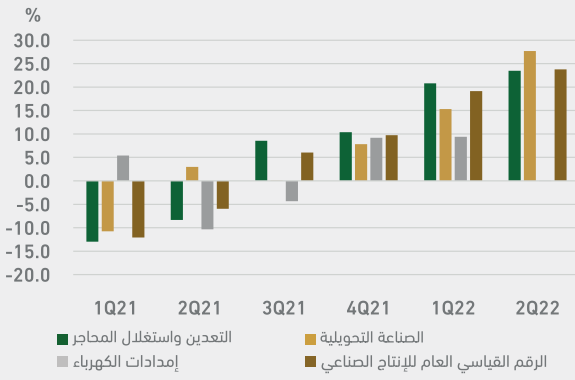

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة انخفاضًا سنويًا خلال الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 5.6 في المئة حيث بلغت كمية المبيعات نحو 10.8 مليون طن، وسجّلت المبيعات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 22.5 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

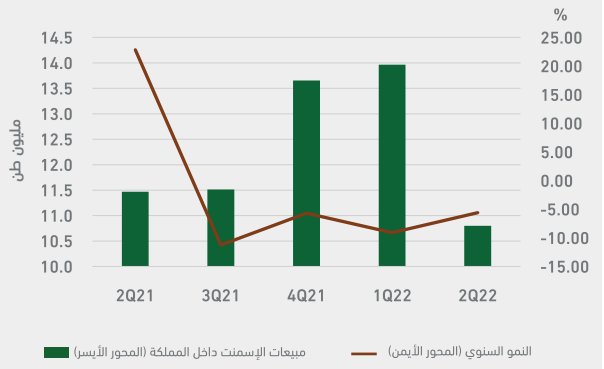

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بلغ 23.5 في المئة مقارنه بالربع المقابل من العام السابق، كما حقق كذلك ارتفاعا بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بالربع السابق، ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.5 مليون برميل يوميًا (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 66.7 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وكذلك سجل ارتفاعًا بنسبة 16.4 في المئة مقارنة بالربع السابق ليبلغ متوسط سعر البرميل 113.7 دولارًا (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

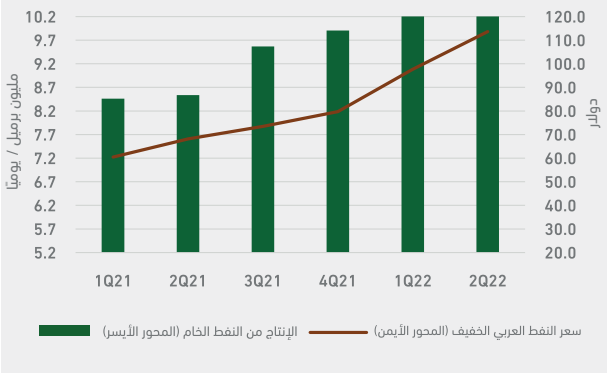

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 49.3 في المئة لتبلغ 370.4 مليار ريال، حيث حققت الإيرادات النفطية 250.4 مليار ريال نتيجة استمرار تحسن أسعار النفط، وشكلت ما نسبته 67.6 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، سجلت الإيرادات غير النفطية 120.0 مليار ريال، حيث شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 53.5 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 15.7 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 292.5 مليار ريال. حيث سجلت النفقات الجارية 256.5 مليار ريال، وشكلت نسبتها 87.7 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 49.1 في المئة من النفقات الجارية. وفي المقابل، سجلت النفقات الرأسمالية 36.0 مليار ريال، حيث شكلت ما نسبته 12.3 في المئة من إجمالي النفقات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثاني من عام 2022 فائضًا مقداره 77.9 مليار ريال. (الرسم البياني رقم 12).

وبالنظر لأداء الميزانية في النصف الأول من عام 2022م، سجل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 43.2 في المئة و10.3 في المئة على التوالي. لتحقق بذلك الميزانية خلال النصف الأول من عام 2022م فائضًا مقداره 135.4 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 12.1 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

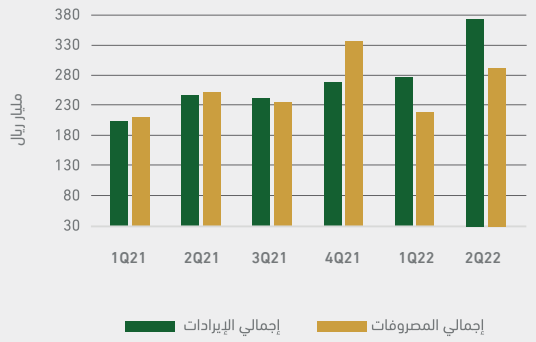

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 4.7 في المئة ليبلغ 966.5 مليار ريال. حيث بلغ الدين الداخلي 604.8 مليار ريال بارتفاع نسبته 13.0 في المئة على أساس سنوي. وفي المقابل، بلغ الدين الخارجي 361.8 مليار ريال بانخفاض نسبته 6.7 في المئة على أساس سنوي. وفيما يتعلق بمكونات الدين العام فقد شملت على الدين الداخلي والدين الخارجي نسبة 62.6 في المئة ونسبة 37.4 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

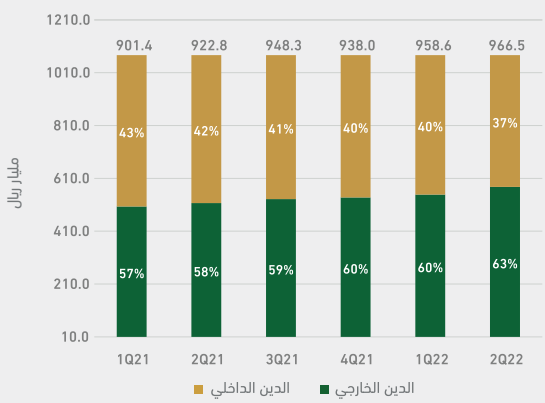

المصدر: وزارة المالية.

4-3 التضخم

متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.3 في المئة، وحقق ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2022م. ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 4.3 في المئة، وكذلك الارتفاع في قسم النقل بنسبة 3.7 في المئة، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 0.6 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الثاني من عام 2022م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 1.2 في المئة (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 72.7 في المئة لتبلغ نحو 359.3 مليار ريال مقارنةً بنحو 208.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، كان ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 90.3 في المئة لتبلغ 281.5 مليار ريال، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 29.4 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 77.8 مليار ريال. وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته 78.3 في المئة من إجمالي الصادرات، بينما شكلت الصادرات غير النفطية 21.7 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 12.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م لتبلغ نحو 156.8 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

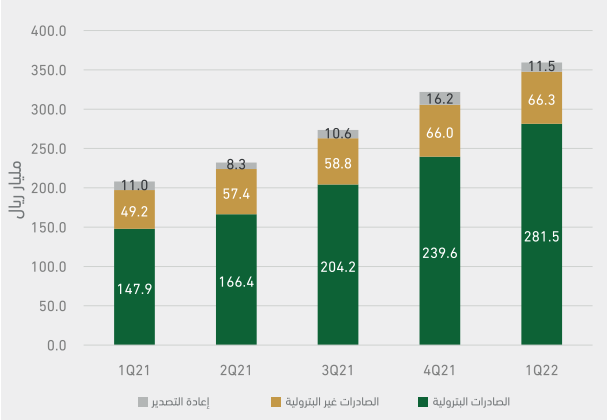

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2022م مقداره 140.3 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 634.0 مليون ريال في الربع المقابل من عام 2021م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 176.1 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 25.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 221.2 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 75.9 في المئة لتبلغ 365.9 مليار ريال مقارنةً بحوالي 208.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 13.7 في المئة لتبلغ 144.7 مليار ريال مقارنة بنحو 127.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. وانخفض عجز حساب الخدمات في الربع الأول من عام 2022م ليصل إلى 45.1 مليار ريال مقارنة بـ 55.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض ميزان الدخل الأولي بنسبة 29.4

في المئة ليبلغ 8.9 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م مقارنة بحوالي 12.6 في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 15.0 في المئة ليصل إلى حوالي 44.7 مليار ريال مقابل 38.9 مليار ريال في الربع الأول من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2022م تدفقًا للخارج بقيمة 1.8 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام 2022م انخفاضًا بقيمة 1.6 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 5.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع أكبر في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 7.4 مليار ريال. وانخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 5.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 34.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 150.9 مليار ريال، مقابل انخفاض بنحو 43.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 15.0 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م مقابل انخفاض بمبلغ 17.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 13.9 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 9.7 مليار ريال بالإضافة إلى انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 4.3 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 16.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المالي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.9 في المئة (200.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.8 في المئة (67.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,439.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

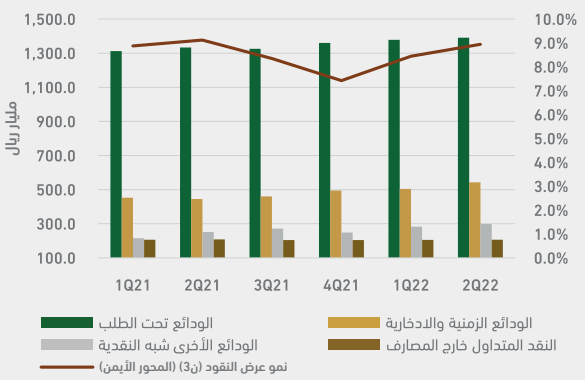

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.8 في المئة (289.1 مليار ريال)، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.0 في المئة (86.1 مليار ريال) ليبلغ 2,241.9 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

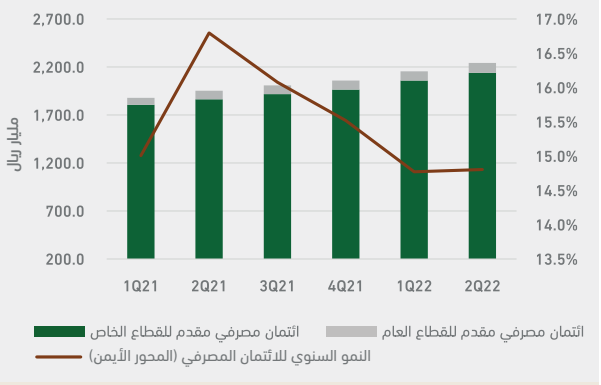

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 27.6 في المئة (131.0 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 28.1 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. ويعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية على أساس سنوي بنسبة 15.0 في المئة (57.0 مليار ريال)، حيث شكلت 20.2 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

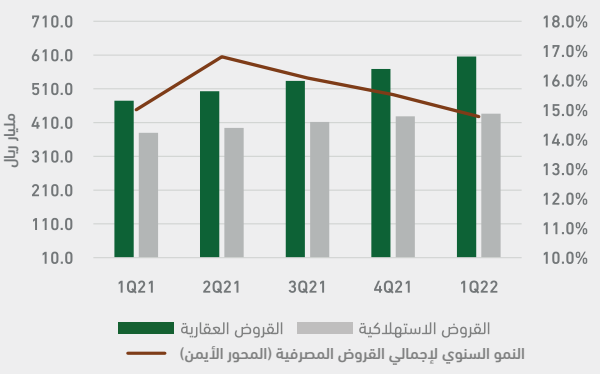

المصدر: البنك المركزي السعودي.

2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الأول من عام 2022م بنسبة 17.1 في المئة لتصل إلى ما يقارب 15.0مليار ريال مقابل نحو 12.8 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، وارتفع الإجمالي على أساس ربعي بنسبة 51.3 في المئة. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي وربعي بنسبة 9.6 في المئة ونسبة 52.7 في المئة على التوالي، وارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي وربعي بنسبة 20.8 في المئة ونسبة 55.0 في المئة على التوالي. وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 30.6 في المئة، بينما انخفض على أساس ربعي بنسبة 1.8 في المئة (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

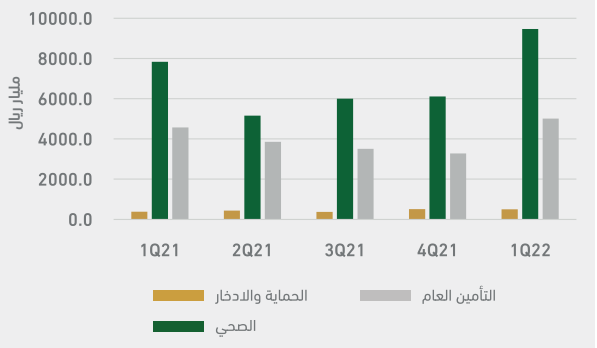

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 20.8 في المئة ليصل إلى 71.1 مليار ريال مقابل 58.9 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، وارتفع على أساس ربعي بنسبة 4.3 في المئة. وكانت المنشآت الصغيرة ذات النسبة الأعلى في الارتفاع على أساس سنوي بنسبة 28.2 في المئة، في حين ارتفعت على أساس ربعي بنسبة 6.7 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

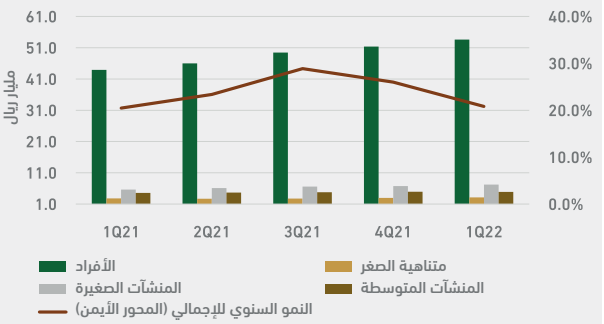

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

بنهاية الربع الثاني من عام 2022م، حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) انخفاضًا ربعيًا بنسبة 12.0 في المئة ليبلغ 11,523.3 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 16.0 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 9.3 في المئة ليبلغ حوالي 11.7 مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 9.3 في المئة خلال الربع السابق. وكذلك حقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 43.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م. في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 8.8 في المئة لتبلغ نحو 495.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 20.7 في المئة خلال الربع السابق، وسجلت انخفاضًا سنويًا نسبته 22.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

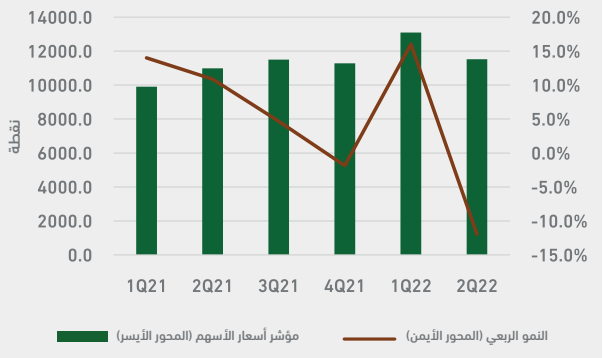

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

إضافةً إلى ذلك، سجلت سوق الصكوك والسندات انخفاضًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 85.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م، حيث بلغ إجمالي قيمة التداولات 0.7 مليار ريال مقابل 4.8 مليار ريال في الربع السابق. وكذلك بالمقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك و السندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.5 في المئة مقارنةً بالربع السابق حيث أغلق المؤشر عند مستوى 957.4 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2022م على أساس سنوي بنسبة 9.9 في المئة لتبلغ 13,645.6 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,673.5 مليار ريال، بارتفاع نسبته 24.0 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,493.6 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,179.9 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 10,174.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 21.5 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2022م ما يقارب 371.6 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 136.5 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام 2022م نحو 1,709.2 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 137.8 مليار ريال.كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.4 ألف جهاز في نهاية الربع الثاني من عام 2022م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 39.6 مليون بطاقة. في حين بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثاني من عام 2022م حوالي مليون جهاز.

المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام 2022م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 377.4 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 85.2 مليار ريال، حيث بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 309.2 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 39.1 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 68.2 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 46.1 مليار ريال.

WWW.SAMA.GOV.SA